

يتعارض مع طبيعة العمل المشترك الذي يستدعي البحث عن المشتركات الممكنة والكافية لبناء هذا العمل، وترك مواضيع الخلاف للاختلاف عليها بأسلوب ديمقراطي عصري.

إننا، وانطلاقاً مما تقدم، لا نستهنين بالعوائق التي لا تزال تقف في الطريق، لكننا، في الوقت نفسه يجب أن لا ننجر إلى محاولات تضخيمها لنخفي وراءها العجز والتساهل في إنجاز هذه المهمة التي باتت ضرورة ملحة وممكنة، لكنها تستدعي التضحية وشيئاً من نكران الذات، وأن يكون دافعنا جميعاً في ذلك هو أن نفيد ونغني فكرة وجهد بناء المرجعية، لا أن نبحت عن الفائدة الحزبية منها، بمعنى أن نتعامل معها من منطلق كردي عام، بحيث لا تقتصر فقط على الأحزاب والأطر القائمة، رغم دورها وأهمية مشاركتها، بل أنها يجب أن تضم كذلك ممثلي كل الفعاليات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يعينها الشأن الكردي، وتشترك في الحرمان والاضطهاد الذي لا يميز بين حزب وآخر، وبين مستقل وملتمزم، وأن نراعي في برامجها ووثائقها البعد الوطني للقضية الكردية وسبل التعاون بين المكونات السورية الأخرى، القومية والدينية والسياسية، والعمل على إدراجها على جدول القضايا الوطنية التي تتطلب حلاً عادلاً وعاجلاً، دون أن ننسى بأننا شركاء في الوطن وفي الهم الوطني العام، وأن مبدأ الشراكة الوطنية هو منطلقنا في بناء الأطر الوطنية الساعية للتغيير الديمقراطي السلمي لبناء سوريا الغد، وطناً للعرب والكرد والقوميات الأخرى المتأخية.. ويضيف هذا البعد ضرورة جديدة إلى مجمل ضرورات توحيد القرار الكردي، فالمكون الكردي أصبح مطلوباً كعضو أساسي في أي إطار معارض لاستكمال لوحته الوطنية، والجانب الكردي أيضاً بدأ يتحسس أهمية العمل الوطني المشترك، لتعريف الرأي العام الوطني بعدالة القضية الكردية، وإسقاط الادعاءات الشوفينية بأن هذه القضية تتبع أجندات غير وطنية، وأن الحركة الكردية تحركها دوافع خارجية.

ولذلك، فإن التحرك الكردي المشترك من خلال المرجعية المنشودة سيكون كفيلاً بكسب المزيد من الأصدقاء والمؤيدين لهذه القضية التي لن تشهد حلاً عادلاً بدون حدوث تغيير ديمقراطي يقر مبدأ تداول السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، ودستور عصري لا يجرى لحزب واحد فقط قيادة الدولة والمجتمع، ويضمن للشعب الكردي التمتع بحقوقه القومية الديمقراطية في إطار وحدة البلاد.

وأخر، على شكل مهاترات، تعبر في الأساس عن رفض الآخر وعن محاولة إخفاء نزعة التحزب والانغلاق، بشكل أو بآخر، رغم أن الجميع يرفع على رؤوس الأشهداد، شعار المرجعية ويعلن اقتناعه بشموليتها، لكن مع ذلك تبرز بين الحين والآخر عراقيل لا مبرر لها، مثل موضوع الرؤية السياسية المشتركة التي تم إقرارها بعد جهد كبير، علماً أن أهمية التوصل إلى مجرد تلك الصيغة، لا تقارن بأي شكل من الأشكال، مع موضوع نشرها أو عدم النشر الذي يمكن أن يصنف في الحالتين تحت عنوان الخلافات الإجرائية الشكلية، في حين أن الهدف كان التوصل إلى تلك الرؤية التي أعدت أصلاً لتكون وثيقة مبادئ تعرض بالنهاية على مؤتمر وطني لا تزال الحوارات بشأن تركيبته غير منتهية بعد، سواء ما يتعلق منها بنسب تمثيل الأحزاب، أو نسبة المستقلين وطبيعتهم وطريقة اختيارهم، وحتى موضوع مشاركة المستقلين لم يحسم بشكل نهائي حتى الآن.

بكل الأحوال، ولأننا نقف أمام مشروع وطني قومي كبير وهام، فمن الطبيعي أن تكون العراقيل أيضاً بمستوى تلك الأهمية، أي أنها عراقيل كبيرة، كبرت مع الزمن نتيجة سلسلة من المهاترات والانشقاقات غير المبررة التي لا تزال تتفاعل لتترك عقبات إضافية، لن يكون بالإمكان تذليلها إلا بحوار ديمقراطي أخوي هادئ وهادف، وبشعور عال من المسؤولية، لا بتحميلها على الآخرين، وبهدف حل الخلافات القائمة لا بإدارتها. فالجميع عنده ما يعطيه، ولديه أيضاً ما يمكن أن يتراجع عنه، كما أن الجميع عليه أن يساهم في خلق الأرضية المناسبة التي يمكن أن تبنى عليها المرجعية، وأن يوقر الأجواء الملائمة لإعادة إطلاق حوار جاد ومسئول بشأنها، وزرع الثقة المتبادلة التي تعتبر شرطاً لا غنى عنه بين الأطراف المعنية، ومقياساً أساسياً للدلالة على جديتها ومصداقيتها.

تبقى هناك قضية بحاجة للإشارة، وهي شمولية المرجعية التي يجب أن تكون بالنهاية، لكن هل يجب أن يشمل التأسيس كل الأطراف؟ وهل هناك إمكانية حصول توافق سياسي أو تنظيمي يمكن أن يجمع عليه الكل الحزبي الكردي؟ هذا التساؤل نريد له أن يشير لوجود أطروحات تستند بعضها لصعوبة التوصل إلى توافق في الرؤى مع البعض، وهو ما يمكن اعتباره مقبولاً، في حين تعبر أخرى عن نزوع نحو شطب الآخر المختلف، وهو ما